

تاريخ النشر: 2022/12/28

تاريخ الإرسال: 2022/11/10

أثر التغير في السياسات المحاسبية على جودة القوائم المالية في البيئة
الجزائرية دراسة ميدانية

The impact of the change in accounting policies on the quality
of financial statements in the Algerian environment
Empirical Study

بن التاج موسى¹، بوعلاق مبارك²

Bentadj moussa¹, Boualag Mebarek²

¹ bentadj.moussa@univ-ouargla.dz، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر،

¹ Université Kasdi Merbah Ouargla Algeria, bentadj.moussa@univ-ouargla.dz

² boualag.Mebarek@univ-ouargla.dz، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر،

² Université Kasdi Merbah Ouargla Algeria, bentadj.moussa@univ-ouargla.dz

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم التغير في السياسات وكذا مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وقياس مدى أثره على جودة المعلومات المحاسبية وهذا من خلال محددات أساسية وهي القابلية للفهم والملائمة والموثوقية والقابلية للمقارنة باستخدام المنهج الوصفي من خلال الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

وخلصت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: يؤثر التغير في السياسات المحاسبية سلبا على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة يؤثر التغير في السياسات المحاسبية إيجابا على ملائمة المعلومات المحاسبية يؤثر التغير في السياسات المحاسبية إيجابا على موثوقية المعلومات المحاسبية يؤثر التغير في السياسات المحاسبية سلبا على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم.

الكلمات المفتاحية: سياسات محاسبية، تغير في السياسات المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية.

تصنيفات (JEL): M41، F53.

Abstract:

This study aimed to identify the concept of change in policies as well as the concept of quality of accounting information and measure the extent of its impact on the quality of accounting information through the basic determinants of comprehension ability, appropriateness, reliability and comprehension using the descriptive approach during the questionnaire as a tool for data collection. The study concluded with a set of results, the most important of which are: The change in accounting policies negatively affects the comparability of accounting information The change in accounting policies positively affects the appropriateness of accounting information The change in accounting policies positively affects the reliability of accounting information The change in accounting policies negatively affects the understandability of accounting information.

Keywords:

Accounting policies, change in accounting policies, quality of accounting information

JEL Classification Codes M41•F53.

المؤلف المرسل: موسى بن التاج، الإيميل: BENTADJ.MOUSSA@UNIV-OUARGLA.DZ

1. مقدمة:

تعتبر مشكلة الاختيار المحاسبي من بين المواضيع المحاسبية التي أرقت علماء ومفكري علم المحاسبة حيث تكونت وجهات نظر مختلفة لدى العديد من المفكرين فالبعض ضد مسألة ضبط السياسات المحاسبية والبعض مع ضبط السياسات المحاسبية. وتكمن معضلة الاختيار المحاسبي في اختيار بديل أو سياسة محاسبية الأفضل من بين العديد من البدائل والسياسات المحاسبية المختلفة التي تعطي وتمنح قوائم مالية ذات جودة أكثر وبالتالي تمكن مستخدمي القوائم المالية اتخاذ القرارات المالية سنحاول من خلال هذه الدراسة قياس أثر التغير في السياسات المحاسبية على جودة القوائم المالية.

الإشكالية الرئيسية:

إلى أي مدى يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على جودة القوائم المالية؟
الأسئلة الفرعية:

- هل يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة؟
 - هل يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على ملائمة المعلومات المحاسبية؟
 - هل يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على موثوقية المعلومات المحاسبية؟
 - هل يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على القابلية للفهم المعلومات المحاسبية؟
- الفرضيات:**

لقد تم صياغة الفرضيات للإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال اختبار الفرضيات
الصفيرية التالية كنقطة الانطلاق:

- هناك تأثير للتغير السياسات المحاسبية على القابلية المعلومات المحاسبية للفهم؛
- هناك تأثير للتغير السياسات المحاسبية على ملائمة المعلومات المحاسبية؛
- هناك تأثير للتغير السياسات المحاسبية على موثوقية المعلومات المحاسبية؛
- هناك تأثير للتغير السياسات المحاسبية على القابلية للفهم المعلومات المحاسبية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على التغير في السياسات المحاسبية ومحددات جودة
المعلومات المحاسبية؛

التعرف على أثر التغير في السياسات المحاسبية على خاصية القابلية القوائم المالية
للمقارنة؛

التعرف على أثر التغير في السياسات المحاسبية على خاصية الملائمة القوائم المالية؛
التعرف على أثر التغير في السياسات المحاسبية على خاصية الموثوقية القوائم المالية؛
التعرف على أثر التغير في السياسات المحاسبية على خاصية القابلية القوائم المالية
للفهم.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 مفهوم التغير في السياسات المحاسبية:

وقال الشيرازي أيضا على أنها " التغير في تلك القواعد والأسس والطرق والإجراءات ولا بد أن يتأكد المحاسب أن أي تغيير سوف يوفر معلومات ذات دقة ونفعا في مجال التنبؤ واتخاذ القرارات ولا بد الافصاح عن أي تغيير يحدث في هذه السياسات وأثر هذا على التغيير على الأرقام المحاسبية المنشورة" (الشيرازي، 2002).

ويقول " Hendrik en " على " أن التغيير يكون في المبادئ والسياسات والأسس والقواعد ولا بد أن يوضح لمستخدمي القوائم المالية وآثاره" (Hendriksen, 1989) .

وقال رضوان حلوة حنان أنه يقصد بالتغير في السياسات المحاسبية هو الانتقال من مبدأ محاسبي مقبول عموما إلى مبدأ آخر بديل مقبول عموما أيضا، مثل الانتقال من طريق الاستهلاك وفق القسط الثابت إلى طريقة الاستهلاك المتناقص، وهنا يتوجب الافصاح عن تأثير التغير على الأرقام الخاصة بالفترة المحاسبية وكذلك أيضا أثره الرجعي على الدورات السابقة (حنان، 2009).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف للتغير في السياسات المحاسبية على أنها كل تغيير في المبادئ والقواعد والطرق والسياسات المحاسبية التي تقوم على أساسها المنشأة إعداد قوائمها المالية حيث لابد أن يوضح لمستخدمي القوائم المحاسبية.

2.2 الاعتبارات الواجب مراعاتها عند اختيار السياسات المحاسبية:

إن اختيار أو تغيير السياسات المحاسبية من المهام الموكلة لإدارة المنشأة، حيث يسمح لها بالاختيار أو التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية إذا كانت من شأنها أن تضفي مصداقية أكبر وتحسن في جودة المعلومات المالية، ومنه فإن هناك مجموعة من الاعتبارات الداخلية والخارجية التي لا بد للإدارة مراعاتها عند عملية التغيير.

سننظر في هذا العنصر لاعتبارات الداخلية والخارجية بشيء من التفصيل:

الاعتبارات الداخلية:

لا بد من إدارة المنشأة مراعات مجموعة من الاعتبارات الداخلية عند اختيار السياسات المحاسبية والتي سنلخصها في مجموعة من النقاط وهي كالتالي:

الحيطة والحذر:

يقصد بالحيطة والحذر بأنه مراعاة درجة معقول من الحيطة في القيام بالأحكام اللازمة الإعداد التقديرات ضمن شروط الشك، بكيفية لا يتم تقييم الأصول أو المنتجات أكثر من قيمتها، أو تقييم الخصوم أو الأعباء أقل من قيمتها، وبالتالي يقصد بها تسجيل الأعباء عند احتمال وقوعها، أما الإيراد فيسجل إذا تحقق فعلا (حنيفة، 2009).

ومنه فلا بد من الإدارة مراعاة الحيطة والحذر عند اختيار السياسات المحاسبية، فاختيار السياسات المحاسبية معقول بدرجة الحيطة والحذر المتخذة، وعليه فإن العلاقة بين درجة التحفظ واختيار السياسات المحاسبية علاقة طردية، أي كلما كانت درجة التحفظ أكبر تم اختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض الأرباح أكثر.

تغليب الجوهر على الشكل:

ويقصد به عرض الأحداث والعمليات الاقتصادية وفقا لحقيقتها المالية والاقتصادية وليس لشكلها القانوني فقط، (الدلاهمة، 2008) مثلا إذا قامت المنشأة بشراء أصل وفق طريقة الإيجار التمويلي، فستجل العملية أنها أصل لا تمتلكه المنشأة بل تتحكم فيه، إذا توفرت شروط عقد الإيجار التمويلي في عقد الإيجار، ووفقا لتغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني، فإن الأصل يسجل ضمن أصول المنشأة وبحسب له الإهلاك (Edwards, 1989).

الأهمية النسبية:

يقصد بالأهمية النسبية للعنصر هي مدى تأثير هذا العنصر على القرارات، أي يكون للمعلومة تأثير جوهري على قرارات مستخدمي القوائم المالية، (Brilkaoui، 2009) حيث أن الأهمية النسبية مرتبطة جدا بالملاءمة فالمعلومات التي لا ترتبط بأهداف القوائم المالية تعد مهمة وغير ملائمة لا ينبغي الإفصاح عنها فمن الصعب على المستخدمين استيعاب وتحليل وفهم كافة المعلومات مما يدفع المحاسب على اتخاذ الأهمية النسبية، (اليساوي،

(2007) وعليه فإن أي تغيير، اختيار لسياسات المحاسبية لا بد أن تراعى فيه الأهمية النسبية للبعد أو العنصر.

وعلاوة على ما يتم الاسترشاد بالمعايير التالية لتحديد لأهمية النسبية: حجم العنصر النسبي قياسا بالعناصر المماثلة الأخرى وذلك من حيث حجم قيمته الاقتصادية، يعتبر هذا المعيار أكثر المعايير شيوعا بين المحاسبين، حيث يجري تطبيقه بشكل واسع في الحياة العملية؛

تأثير العنصر، وإمكانية تغييره؛

تأثير العنصر على سلوك مستثمر المعلومات المالية من خلال الظروف المحيطة به.

تؤثر طبيعة النشاط الذي تزاوله المنشأة على أهمية المركز المالي (الحيالي، 2007).

خصائص المعلومات المحاسبية

الملائمة:

بما أن المعلومات الجيدة تتلاءم مع احتياجات متخذي القرار، ولتكون المعلومات ملائمة إذا كانت تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية، وبالتالي فإن الإدارة لا بد أن تراعي مدى ملائمة المعلومات المالية لمتخذي القرار قبل تغيير أو اختيار السياسات المحاسبية، وبالتالي يجب أن تتصف المعلومات المالية بالملائمة.

القابلية للفهم:

يفترض أن تكون المعلومات المالية قابلة للفهم من طرف مستخدمي القوائم المالية وتساهم في اتخاذ القرار، وعليه يجب على إدارة المنشأة قبل تغيير أو اختيار السياسات المحاسبية مراعات مدى قابلية المعلومات المالية للفهم من طرف متخذي القرار، وعليه يجب أن تكون المعلومات المالية قابلة للفهم من طرف مستخدمي المعلومات وتساهم في اتخاذ القرارات.

الموثوقية:

يفترض في المعلومات المالية أن تكون موثوقة لتساهم في اتخاذ القرارات، ويتوقف هذا من خلال خلوها من الأخطاء وقد تكون المعلومات ملائمة لكنها غير موثوقة فيها بدرجة

عالية بسبب طبيعتها أو مدلولها لدرجة قد تجعلها الاعتراف بها مضللاً، وعليه يجب أن تراعي الإدارة أن تكون المعلومات موثوقة عند تغيير أو اختيار السياسات المحاسبية.

الحيادية:

أي عدم تحيز المعلومات لأي طرف من مستخدمي القوائم المالية وتكون المعلومات المالية محايدة إذا كانت لا تؤثر عن طريق اختيار أو عرض المعلومات المالية في اتخاذ القرار، وعليه يجب مراعاة الحيادية من طرف الإدارة عن اختيار أو تغيير السياسات المحاسبية.

الاكتمال:

حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تكون مكتملة بحيث إذا فقدت المعلومة جزء منها تصبح مضللة غر صادقة وغير ملائمة وبالتالي يجب للإدارة قبل اختيار أو تغيير السياسات المحاسبية مراعات الاكتمال.

القابلية للمقارنة:

يمكن لمستخدمي القوائم المالية اجراء مقارنات على فترات زمنية مختلفة للمؤسسات مماثلة، منه الوقوف على السياسات المحاسبية المستخدمة والتغيرات التي حدثت فيها.

التوقيت المناسب:

أي أن توفيرها لمتخذي القرارات عند حاجتهم إليها، قبل أن تفقد المعلومات المالية قدرتها على التأثير على القرارات المالية (حمادة، 2006).

الاعتبارات الخارجية:

أولاً: نظرية كفاءة السوق:

يقصد بالسوق الكفاء بأنه السوق الذي تكونت فيه حالة توازن مستمر بحيث تكون أسعار الأوراق المالية فيه متساوية تماماً لقيمتها الحقيقية وتتحرك بطريقة عشوائية دون إمكانية السيطرة عليها، وبالتالي فإن السوق المالي له القدرة على استيعاب المعلومات المالية المتاحة من مصادرها المختلفة ، حيث تقوم على افتراض أن سوق الأوراق المالية يستجيب بسرعة وبدقة للمعلومات المتاحة وذلك نتيجة لوجود عدد من المستثمرين وعلى وعي وإدراك كامل بدلالة الأرقام المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية وإدراك تأثير السياسات المحاسبية

والطرق على هذه الأرقام، وعليه وجب للإدارة قبل تغيير أو اختيار السياسات والطرق المحاسبية مراعات تأثيرها على كفاءة السوق المالي (أمنية، 2013).

ثانيا: اعتبارات اجتماعية وآراء مهنة المحاسبة والمراجعة: (دحمان، 2015)
الاعتبارات الاجتماعية:

إن تحقيق الأهداف الاجتماعية يتطلب وجود تنظيم محاسبي يحقق التوازن الاجتماعي من كل الجوانب وبين كفاية أفراد المجتمع، ومنه قد يتحقق التوازن لكن بما لا يخدم الصالح العام والقيم الاجتماعية السائدة، حيث يؤدي غياب تنظيم السياسات المحاسبية إلى غياب العدالة الاجتماعية وإلى عدم عدالة الإفصاح المحاسبي مما ينتج عنه استفادة بعض الأطراف على حساب أطراف أخرى وبالتالي وجب مراعات الاعتبارات الاجتماعية قبل تغيير أو اختيار الطرق والسياسات المحاسبية.

آراء أصحاب مهنة المحاسبة والمراجعة:

لما يمتلكه أصحاب مهنة المحاسبة من خبراء ومراجعي حسابات من خبرة في مجال المحاسبة، وعليه وجب أخذ رأي أصحاب المهنة قبل تغيير أو اختيار السياسات والطرق المحاسبية وأخذ رأيهم بعين الاعتبار.

3. جودة المعلومات المحاسبية:

1.3 تعريف جودة المعلومات المحاسبية:

يعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من بين المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف موحد حولها، حيث يمكن تعريفها على أنها ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأنت تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف (إسلام، 2019).

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن جودة المعلومات المحاسبية هي ما يجب أن تتمتع به المعلومات المحاسبية من خصائص حتى تمكن مستخدميها من اتخاذ القرارات المفيدة.

خصائص جودة المعلومات المحاسبية

ترتكز المحاسبة المالية على إنشاء معلومات مالية مفيدة لمستخدميها تساهم في اتخاذ القرار، ولتكون المعلومات المحاسبية تفيد في اتخاذ القرار لا بد أن تتميز بمجموعة من الخصائص، حيث أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية دراسة وأوضحت فيها الخصائص التالية وهي كالتالي:

الخصائص الأساسية: وهي تتعلق بالآتي:

الملائمة: ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على التأثير في القرار وذلك بتحسين قدرة المستخدم على التنبؤ والتقييم، وأن تكون متاحة في الوقت المناسب لاتخاذ القرار وتعتبر المعلومات ملائمة أو ذات علاقة وثيقة بقرار معين إذا كانت تساعد من يتخذ القرار على تقويم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار، شريطة توفر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة (الخيال، 2009).

التوقيت الزمني المناسب: أي يجب أن تتوفر المعلومات المحاسبية في الفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ القرار، أي لا تفقد قيمتها في التأثير على عملية اتخاذ القرار، فلا قيمة للمعلومات المفيدة إذا لم تصل في الوقت المناسب.

القيمة التنبؤية: أي أن تتسم المعلومات المحاسبية بالقدرة على التنبؤ بالمستقبل وتكون أيضاً صالحة الاستخدام في تصميم نماذج للتنبؤ بالوقائع والأحداث الاقتصادية. القيمة الرقابية: أي من الممكن استخدام المعلومات المحاسبية في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء.

الموثوقية: أي أن تكون المعلومات تعبر بصدق على ما هو موجود في الواقع وأن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وبإمكان المستخدمين الاعتماد عليها. صدق التعبير: أي أن تكون المعلومات تعبر على الأحداث بصورة سليمة وخالية من التلاعب.

عدم التحيز: أي أن المعلومات المحاسبية تخدم كافة الأطراف مستخدمي القوائم المالية ولا تتحيز في خدمة طرف معين.

قابلية التحقق: أي تعطي نفس النتائج من قبل أكثر من شخص وفي فترات زمنية مختلفة.

الخصائص الثانوية: وهي تتعلق بالآتي:

الثبات: وتعني ثبات استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمد في توصيل المعلومات المحاسبي من فترة إلى أخرى، وفي حالة تغيير فيجب التنويه وتنبيه مستخدمي القوائم المالية من خلال الملاحظ.

القابلية للمقارنة: وتعني أن تمتاز المعلومات المحاسبية بالقدرة على مقارنة نتائج أعمال المؤسسة على مر الزمن.

2.3 الدراسة التطبيقية:

سننطلق في هذا العنصر بشكل توضيحي إلى منهجية المتبعة في الدراسة، حيث تحتوي على أساليب جمع البيانات ومنهجية الدراسة والتعريف بها، بالإضافة إلى الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة المستهدفة واجابتها الفعلية والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات فضلا عن تحليل الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة.

مجتمع وعينة الدراسة:

الجدول رقم (01) يوضح عدد الاستبانات الموزعة المستلمة والغير مستلمة

البيان	العدد	النسبة المئوية %
الاستبانة الموزعة	96	100%
الاستبانة المستلمة	90	93.75%
الاستبانة غير مستلمة	6	6.25%

المصدر: من اعداد الباحثين

تم توزيع 96 استمارة حيث تم استلام 90 استمارة بنسبة 93.75% من مجموع الاستمارات الموزعة حيث بلغت عدد الاستمارات الغير مستلمة 6 استمارات بنسبة 6.25% من مجموع الاستمارات الموزعة.

توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة:

حرصنا في اختيارنا لمجتمع الدراسة الميدانية أن يكون أفرادها المستجوبين على اطلاع كافي بالموضوع، ولديهم الخبرة العلمية والعملية، وقد شملت الدراسة منطقة ورقلة وحاسي مسعود، وتتمثل العينة المختارة في الجدول رقم (02):

الجدول رقم (02) يوضح توزيع العينة من خلال الوظيفة للعينة

خصائص العينة	نوع المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الوظيفة	في مجال المحاسبة	51	56.66%
	في مجال المراجعة	24	26.64%
	في مجال الجباية	15	16.67%
	المجموع	90	100%

المصدر: من اعداد الباحثان

عرض نتائج الدراسة يؤثر التغير في السياسات المحاسبية سلبا على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة:

الجدول رقم (03) عرض نتائج الدراسة المتعلقة بالمحور الأول

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العينة
يوفر التغير في السياسات المحاسبية معلومات مالية منفعتها المتوقعة أكبر من تكلفة إنتاجها	3.94	0.68368	موافق
يوفر التغير في السياسات المحاسبية معلومات مالية ذات أهمية نسبية	3.63	1.05415	موافق
يوفر التغير في السياسات المحاسبية معلومات مالية تساعد على إجراء مقارنات بين الوضعيات المالية للمؤسسة	3.46	0.92165	موافق
يوفر التغير في السياسات المحاسبية معلومات مالية تساهم المقارنة بين المؤسسات من حيث توليد السيولة	3.83	0.86440	موافق
نتائج المحور الاول	3.54	0.47434	موافق

المصدر: من اعداد الباحثين

من خلال المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات المحور والذي يبلغ 3.54 نلاحظ أن اتجاه هذه العينة ايجابي، وهذا ما يوضحها الانحراف المعياري بلغ 0.47434. وبالتالي فإن اتجاه العينة موافق على أن التغير في السياسات المحاسبية يوفر معلومات مالية تساهم في المقارنة بين المؤسسات من حيث توليد السيولة. عرض نتائج الدراسة يؤثر التغير في السياسات المحاسبية إيجاباً على ملائمة المعلومات المحاسبية:

الجدول رقم (04) عرض نتائج الدراسة المتعلقة بالمحور الثاني

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على قدرة المعلومات المالية بالتنبؤ بمختلف الأحداث الاقتصادية في المؤسسة	3.36	1.08566	محايد
يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على قدرة المعلومات المالية في تحديد الانحرافات في القرارات المتخذة	3.76	0.84866	موافق
يوفر التغير في السياسات المحاسبية معلومات مالية تتناسب مع تواريخ تقديم القوائم المالية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي	3.23	1.09185	محايد
يوفر التغير في السياسات المحاسبية معلومات مالية ذات غرض عام	3.70	0.74124	موافق
يساهم التغير في السياسات المحاسبية في توفير جودة في قوائم المالية المرحلية	3.66	1.01671	موافق
المتوسط الاجمالي للمحور الثاني	3.5467	0.48418	موافق

المصدر: من اعداد الباحثين

من خلال المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات المحور والذي يبلغ 3.5467 نلاحظ أن اتجاه هذه العينة ايجابي، وهذا ما يوضحها الانحراف المعياري بلغ 0.48418. وبالتالي فإن اتجاه العينة موافق على أن التغير في السياسات المحاسبية يوفر معلومات مالية تلائم مستخدمي القوائم المالية. عرض نتائج الدراسة يؤثر التغير في السياسات المحاسبية إيجاباً على موثوقية المعلومات

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
يوفر التغير في السياسات المحاسبية معلومات مالية ذات عرض عام	3.76	0.6189	موافق
يوفر التغير في السياسات المحاسبية معلومات مالية يمكن التحقق من صحتها	3.53	0.6217	موافق

المحاسبية:

الجدول رقم (05) عرض نتائج الدراسة المتعلقة بالمحور الثالث

محايد		1.0189	3.2	يوفر التغير في السياسات المحاسبية معلومات مالية تتمتع بصدق التعبير
موافق		0.7412	3.7	يوفر التغير في السياسات المحاسبية
الاتجاه	الانحراف	المتوسط		معلومات مالية تتمتع بالحياد البيان
	المعياري	0.4966	3.55	المتوسط الاجمالي للمحور الثالث

المصدر: من اعداد الباحثين

من خلال المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات المحور والذي يبلغ 3.55 نلاحظ أن اتجاه هذه العينة ايجابي، وهذا ما يوضحها الانحراف المعياري بلغ 0.4966. وبالتالي فإن اتجاه العينة موافق على أن التغير في السياسات المحاسبية يوفر معلومات مالية ذات موثوقية.

عرض نتائج الدراسة يؤثر التغير في السياسات المحاسبية سلبا على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم:

موافق	0.83	3.80	يوفر التغير في السياسات المحاسبية معلومات مالية تتمتع بالوضوح والشفافية
موافق	0.76	3.76	يوفر التغير في السياسات المحاسبية معلومات مالية سهلة الفهم
موافق	0.96	3.86	يوفر التغير في السياسات المحاسبية معلومات مالية سهلة ومقروءة
موافق	0.65	3.90	يوفر التغير في السياسات المحاسبية معلومات مالية تساهم في القدرة على التحليل من طرف المالكين والمستثمرين
موافق	0.79	3.63	يوفر التغير في السياسات المحاسبية معلومات مالية مفهومة بالنسبة للمستخدمين
موافق	0.4960	3.55	المتوسط الاجمالي للمحور الرابع

الجدول رقم (06) عرض نتائج الدراسة المتعلقة بالمحور الرابع

المصدر: من اعداد الباحثين

من خلال المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات المحور والذي يبلغ 3.55 نلاحظ أن اتجاه هذه العينة ايجابي، وهذا ما يوضحها الانحراف المعياري بلغ 0.4960. وبالتالي فإن اتجاه العينة موافق على أن التغير في السياسات المحاسبية يوفر معلومات مالية ذات قابلية للفهم.

تحليل النتائج:

تم قبول كافة الفرضيات :

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأثر تغير السياسات المحاسبية على القابلية المعلومات المحاسبية للفهم؛

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأثر تغير السياسات المحاسبية على ملائمة المعلومات المحاسبية؛

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأثر تغير السياسات المحاسبية على موثوقية المعلومات المحاسبية؛

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأثر تغير السياسات المحاسبية على القابلية للفهم المعلومات المحاسبية.

الجدول رقم (07) عرض نتائج الدراسة المتعلقة بإختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	F المحسوبة	مستوى المعنوية	القرار
الأولى	14.69	0.00	قبول الفرضية
الثانية	0.125	0.883	قبول الفرضية
الثالثة	9.140	0.00	قبول الفرضية
الرابعة	1.290	0.281	قبول الفرضية

المصدر: من اعداد الباحثين

الفرضية الأولى: يؤثر التغير في السياسات المحاسبية سلبا على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن مستوى المعنوية بلغ 0.0 وهي أقل من مستوى الدلالة المقدمة في الدراسة 0.05 كما نلاحظ أن f المحسوبة أكبر من f الجدلية وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات بين عتبة الدراسة أي يؤثر التغير في السياسات المحاسبية سلبا على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

الفرضية الثانية: يؤثر التغير في السياسات المحاسبية إيجابا على ملائمة المعلومات المحاسبية من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن مستوى المعنوية بلغ 0.883 وهي أكبر

من مستوى الدلالة المقدمة في الدراسة 0.05 كما نلاحظ أن f المحسوبة أكبر من f الجدلية وعليه لا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات بين عتبة الدراسة أي لا يؤثر التغير في السياسات المحاسبية إيجابا على ملائمة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثالثة: يؤثر التغير في السياسات المحاسبية إيجابا على موثوقية المعلومات المحاسبية من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن مستوى المعنوية بلغ 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة المقدمة في الدراسة 0.05 كما نلاحظ أن f المحسوبة أكبر من f الجدلية وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات بين عتبة الدراسة أي يؤثر التغير في السياسات المحاسبية إيجابا على موثوقية المعلومات المحاسبية.

الفرضية الرابعة: يؤثر التغير في السياسات المحاسبية سلبا على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن مستوى المعنوية بلغ 0.281 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقدمة في الدراسة 0.05 كما نلاحظ أن f المحسوبة أكبر من f الجدلية وعليه لا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات بين عتبة الدراسة أي لا يؤثر التغير في السياسات المحاسبية سلبا على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم.

4. خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على التغير في السياسات المحاسبية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية،

والتي كان الهدف منها التعرف على أثر التغير في السياسات المحاسبية على خاصية قابلية القوائم المالية للمقارنة وعلى خاصية الملائمة القوائم المالية التعرف أيضا على أثر التغير في السياسات المحاسبية على خاصية الموثوقية القوائم المالية وعلى خاصية القابلية القوائم المالية للفهم، بعد تطبيق النظام المحاسبي والمالي حيث وفر بدائل محاسبية متعددة ومرونة أكثر في السياسات المحاسبية كما نص على قدرة المحاسب في تغيير السياسات المحاسبية المطبقة على الشركة إذا كان الهدف منها تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل مجموعة من الشروط والقيود.

من خلال تحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

بالنسبة للفرضية الأولى والتي تنص على يؤثر تغير السياسات المحاسبية على القابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة اذا من خلال التحليل الاحصائي يوجد تأثير بين التغير في السياسات المحاسبية وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وهذا يتحقق من خلال إجابات المستجوبين على الأسئلة الفرعية الخاصة بالمحور يوفر التغير في السياسات المحاسبية معلومات مالية منفعتها المتوقعة أكبر من تكلفة إنتاجها ، يوفر التغير في السياسات المحاسبية معلومات مالية ذات أهمية نسبية يوفر التغير في السياسات المحاسبية معلومات مالية تساعد على إجراء مقارنات بين الوضعيات المالية للمؤسسة يوفر التغير في السياسات المحاسبية معلومات مالية تساهم المقارنة بين المؤسسات من حيث توليد السيولة.

بالنسبة للفرضية الثانية والتي تنص على وجود تأثير للسياسات المحاسبية على ملائمة المعلومات المحاسبية من خلال الدراسة التطبيقية واختبار الفرضية أظهرت النتائج أن التغير في السياسات المحاسبية لا يؤثر على ملائمة المعلومات المحاسبية

بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تنص على يؤثر تغير السياسات المحاسبية على موثوقية المعلومات المحاسبية من خلال الدراسة التطبيقية واختبار الفرضية أظهرت النتائج أن التغير في السياسات المحاسبية يؤثر على موثوقية المعلومات المحاسبية وهذا لا يتحقق إلا بتحقيق مجموعة من الخصائص الفرعية يوفر التغير في السياسات المحاسبية معلومات مالية ذات عرض عام كما يوفر ايضا التغير معلومات مالية يمكن التحقق من صحتها ويوفر أيضا التغير في السياسات المحاسبية معلومات مالية تتمتع بصدق التعبير كما يوفر معلومات مالية تتمتع بالحياد

بالنسبة للفرضية الرابعة والتي تنص على يؤثر تغير السياسات المحاسبية على القابلية المعلومات المحاسبية للفهم من خلال الدراسة التطبيقية واختبار الفرضية أظهرت النتائج أن التغير في السياسات المحاسبية لا يؤثر على القابلية المعلومات المحاسبية للفهم.

5. المراجع

1. Edwards .(1989) .A survey of financial and Managerial Accounting . Homewood.Richard Dlrwin Inc .PP 435.

2. Hendriksen .(1989) .Accounting Theory..Richard D. Irwin. Inc. London .PP122-123.
3. أحمد قايد نور الدين. هلايلي إسلام. (2019). دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية. مجلة اقتصاد المال والأعمال. المجلد رقم 4. العدد 01. 241-252.
4. إدريس دحمان. (2015). "تأثير السياسات المحاسبية على جودة المعلومات لمتخذي القرار دراسة استطلاعية للمحاسبين ومحافظي الحسابات". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة المسيلة. الجزائر.
5. بن ربيع حنيفة. (2009)، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية. ط1. كليك للنشر. الجزائر. (صفحة 276).
6. توفيق عبد المحسن الخيال. (2009). العوامل المؤثرة في نشر التقارير المالية لشركات المساهمة السعودية عبر الانترنت دراسة تطبيقية. مجلة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة. المجلد 23، العدد 2. ص. 193-254.
7. رضوان حلوة حنان. (2009). تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة. ط1. دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان.
8. سليمان مصطفى الدلاهمة. (2008). مبادئ وأساسيات علم المحاسبة. ط1. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. عمان.

9. طارق عبد العالي حمادة. (2006). تحليل القوائم المالية الأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية. ط1. الدار الجامعية. مصر.
10. عباس مهدي الشيرازي. (1990). نظرية المحاسبة. ط1. دار السالسل للطباعة. والنشر والتوزيع. الكويت.
11. العيساوي عوض خلف. (2007). الفرضيات والمبادئ والمحددات من منظور الشريعة الإسلامية. ط1. دار دجلة. الأردن.
12. فداوي أمينة. (2013). قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر. مجلة التنظيم والعمل. المجلد1. العدد4.
13. وليد ناجي الحياي. (2007). أصول المحاسبة المالية. ط1. الأكاديمية العربية المفتوحة. الدنمارك.